البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
–دراسة حالة الجزائر على ضوء التجربة الماليزية –

Islamic banks and financial institutions as an alternative to financing small and medium enterprises.
-A case study of Algeria in the light of the Malaysian experience–

أحمد بن السيلت*[1]، عمر بن دادة[2]

[1]جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، ahmed.bensilette@univ-sba.dz

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، برج بوعريريج

[2]جامعة سطيف 1، الجزائر، bendadaomar@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2022/11/10 تاريخ القبول:2022/12/31 تاريخ النشر:2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة وعلى ضوء التجربة الماليزية إلقاء الضوء على أهم المشاكل التي تواجه نشاط البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة واقتراح الحلول الممكنة لتطوير هذه الصناعة بالجزائر، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عموما والجزائر خصوصا تعاني مجموعة من المشاكل التي تأتي في مقدمتها الإشكالية التمويلية، فرغم أن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يمكن أن تكون بديل فعال لتمويل هذا النوع من المؤسسات إلا أنها تصطدم بمجموعة من المعيقات التي تحد من نشاطها التمويلي، وقد تم الاعتماد على مجموعة من الاحصائيات وتحليلها لمعرفة واقع التمويل الإسلامي سواء في ماليزيا او الجزائر وخلصت الورقة الى أنه بالرغم من التطور الواضح لنشاط هذه البنوك والمؤسسات في دول عدة على غرار ماليزيا ، السودان، الأردن وغيرها ، إلا أنها لا زالت تعاني الأمرين في الجزائر، وهذا ما يقلل فرص الاستفادة من أموال المدخرين الرافضين لنشاط البنوك الربوية من جهة، ومن جهة أخرى يتيح الفرصة للنظام التقليدي ليكون وحيدا في الساحة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك التقليدية، التمويل.

ترميز JEL: P12, N02.

Abstract:

This study aims, in the light of the Malaysian experience, to shed light on the most important problems facing the activity of Islamic banks and financial institutions in financing small and medium enterprises and to suggest possible solutions for the development of this industry in Algeria. Financing, although Islamic banks and financial institutions can be an effective alternative to financing this type of institution, they encounter a set of obstacles that limit their financing activity, and a set of statistics has been relied upon and analyzed to know the reality of Islamic finance, whether in Malaysia or Algeria. The paper concluded: That despite the clear development of the activities of these banks and institutions in several countries such as Malaysia, Sudan, Jordan and others, they still suffer from both problems in Algeria, and this reduces the chances of benefiting from the money of savers who reject the activity of usurious banks on the one hand, and on the other hand it provides the opportunity For the traditional system to be alone in the banking arena.

Keywords : Islamic banks, small and medium enterprises, conventional banks, finance.

JEL Classification Codes: N02, P12.

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة دور هام في عمليات التنمية، فبالإضافة إلى قدرتها على الحد من مشكلة البطالة، تساهم وبنسب معتبرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي وهذا بفضل خصائصها المتعلقة بالحجم، مرونتها الكبيرة في التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، وكذا سهولة الإنشاء والتوغل في أي سوق وممارسة أي نشاط اقتصادي؛ وقد لجأت أغلب الدول إلى هذا النوع من المؤسسات لدفع عجلة التنمية في شتى المجالات.

فبغرض تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات والبحث عن موارد إضافية، توجه الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تبني قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية ومحور عمل أساسيين لاستكمال عمليات التنمية بعد فشل المؤسسات الاقتصادية الكبرى في ظل الاقتصاد المخطط، ولو أن تجربة الجزائر في هذا النوع من الاستثمارات جاءت متأخرة وكانت نتيجة لتدهور الظروف المعيشية وتباطؤ معدلات النمو إلا أنها تضع رهانات كبيرة لإصلاح الاقتصاد الجزائري و تطويره، ولتحقيق ذلك قامت بوضع منظومة تشريعية ومؤسساتية متكاملة لتوفير مناخ ملائم لعملها وخصتها بمجموعة من البرامج الداعمة والمرافقة.

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي لازالت تعاني مجموعة من المشاكل التي تأتي في مقدمتها المشكلة التمويلية، فالجزائر لا تملك سوق مالي يخص هذا النوع من المؤسسات، كما أن البنوك العمومية الخمسة الموكلة لها مهمة تمويل المشاريع المحصلة على شهادة التأهيل من وكالات الدعم غالبا ما تضع شروط تزيد من معاناتها كنسبة الفائدة المرتفعة و الرهن، ضف إلى ذلك الوازع الديني والعقائدي الذي يميز المجتمع الجزائري المسلم والذي يحرم التعامل بالربا في جميع الممارسات الاقتصادية ويمني النفس بنظام مالي إسلامي تنشطه بنوك ومؤسسات مالية إسلامية تستجيب لتطلعاته وطموحاته في استثمار المال وإدارة الأعمال خصوصا أن العمل المالي الإسلامي في الجزائر لا يمثل سوى 2%. ممثلة في بنكي البركة والسلام الإسلاميين ونافذة إسلامية وحيدة ببنك الخليج، مقارنة بالتطور الواضح لنشاط هذه البنوك والمؤسسات وانتشارها في دول عدة على غرار ماليزيا، السودان، الأردن وغيرها.

1.1. إشكالية الدراسة: على ضوء التجربة الماليزية سنحاول خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تكون البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حلا بديلا وفعالا لحل إشكالية تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟ وكيف يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية في ذلك؟

1.2. فرضيات الدراسة: استنادا إلى ما سبق، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- كان لتمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا الأثر الإيجابي في دفع عجلة التنمية؛
- تعتمد معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على التمويل التقليدي.

1.3. أهمية الموضوع: أدت أزمة انخفاض أسعار البترول التي ضربت الدول الريعية عموما والجزائر خصوصا نهاية سنة 2014 وبداية سنة 2015 إلى تراجع غير مسبوق في الاحتياطي النقدي الوطني من العملة الصعبة، الشيء الذي أدى إلى تراجع أداء الاقتصاد الجزائري على اعتبار أنه اقتصاد مستهلك يستورد تقريبا 95% من حاجياته من الأسواق الأجنبية، وللوقوف في وجه هذه الأزمة قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتمويل العجز الحاصل في الميزانية التي من بينها طرح سندات حكومية نهاية سنة 2015، اللجوء إلى نظام حصص الاستيراد، التمويل التقليدي وغيرها من الحلول، وتم التطرق إلى مقترح فتح نوافذ إسلامية بالبنوك العمومية التقليدية للحصول على أموال إضافية، ورغم تجسيد هذا المقترح بعد إصدار القانون رقم 20–02، المؤرخ في 05 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن ذلك يعتبر غير كاف لتطوير هذه الصناعة بسبب غياب نظرة استشرافية لدى صناع القرار بالدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الإسلامي خصوصا في حالة ما تم منحه مزيدا من الاهتمام والتطوير كما فعلت بعض الدول على غرار ماليزيا والسودان. ولذلك فهذه الدراسة هي محاولة للتعريف بهذه الصناعة ودورها في تطوير المؤسسات خصوصا منها الصغيرة والمتوسطة

1.4. أهداف الموضوع: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق جملة من الأهداف نوردها في:

– الوقوف على أهم المشاكل التي تجعل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لا تؤدي دورها الذي أنشأت من أجله خصوصا في عملية تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

– دراسة التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي ودوره في دفع عجلة التنمية، خصوصا عملية تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

– محاولة تقديم بعض الحلول التي نراها ملائمة لتخصص البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل هذا النوع من المؤسسات وإثبات قدرتها على الخوض في المجالات التي فشلت فيها البنوك التقليدية.

– محاولة استخلاص النتائج لتطوير هذه الصناعة في الجزائر.

1.5. منهجية البحث: لمعالجة هذا الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه يتماشى مع طبيعة الموضوع وتحليل إشكالية الدراسة ووصف الجانب الكمي منها.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور: المحور الأول: ماهية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ودورها التنموي، إشكالية تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المحور الثالث: دراسة بالتجربة الماليزية في التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2. ماهية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ودورها التنموي.

للتمويل الإسلامي مصادر مختلفة ومتنوعة، برزت مؤخرا كأحد الحلول الناجعة التي يمكن أن توكل لها مختلف عمليات التنمية، فبعد الأزمة المالية الأخيرة وما نتج عنها من ردود فعل متباينة حول إمكانية صمود التمويل التقليدي مرة أخرى في وجه الأزمات والصدمات، اتجهت وجهات النظر إلى التمويل الإسلامي بواسطة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كحل بديل للنظام الربوي خصوصا بعد النجاحات المحققة في دول عديدة، وهذا بفعل خصائصه من جهة وتنوع مصادره من جهة أخرى، فهو إلى جانب البنوك يحوي أيضا صناديق اجتماعية على غرار صناديق الزكاة والأوقاف وصناديق استثمارية على غرار صناديق الاستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي.

1.2. البنوك الإسلامية (المفهوم، النشأة، الأهداف):

لمحدداتها الخاصة وفي ظل البحث عن بديل أو مكمل تمويلي انتشرت البنوك الإسلامية في مجموعة من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، تقدم خدمات مالية بصيغ أكثر أخلقة من الصيغ التقليدية، أكثر زبائنها هم المسلمين الذين يفضلون الكسب الحلال الخالي من التدليس والغش، وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية (شحاتة، 1990، صفحة 197) التي تحرم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء (عائشة الشرقاوي المالقي، 2000، صفحة 26) وتبغض قاعدة الغرر، لتستبدله بقاعدة الغنم بالغرم، وتفتح المجال واسعا لأخلقه العمل المصرفي، وهي لا تختلف كثيرا عن البنوك التقليدية سوى في كونها تعمل على احترام مبادئ الشريعة الإسلامية في استثمار المال، وينظر للبنوك الإسلامية على أنها عبارة عن مؤسسات مالية إسلامية تمارس الأعمال المصرفية وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية لتجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها إلى مشاريع تنموية خدمة للمجتمع والاقتصاد، وهي تعمل على تقديم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية، ورغم حداثتها فهي تمكنت من تحقيق معدلات نمو أكبر من البنوك التقليدية وهذا من خلال خصائصها التي تميزها والمتمثلة في:

- قاعدة الغنم بالغرم: ويعني هذا أن جميع المعاملات في البنك الإسلامي يجب أن تتعرض إلى المخاطر.
- الاستثمار الحلال: بغض النظر عن الصيغ الحلال المقدمة، فإن مختلف أنشطة وعمليات البنك الإسلامي حلال.
- الاستثمار حقيقي: يقوم البنك الإسلامي باستثمار أمواله في مشاريع حقيقية بأحد الصيغ الحلال، وهذا ما يجعله يتلاءم مع الأنظمة المسلمة التي هي تقريبا في طريق النمو.
- ربط مختلف أنشطة البنك بعمليات التنمية: يجب أن تكون كل نشاطات البنك موجهة لخدمة الفرد والمجتمع (عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، 1992، صفحة 168)

تعود أول الأفكار لظهور بنك إسلامي إلى أربعينيات القرن الماضي، في كل من ماليزيا أين تم إنشاء صناديق استثمار وباكستان سنة 1950 (عبد الكريم بوحارة، جمال معتوق، 2015) أين تم ظهور بعض المعاملات النابعة من الشريعة الإسلامية؛ أما أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي فكانت على يد الدكتور أحمد النجار، رئيس

الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق سنة 1963، وذلك من خلال إنشاء صناديق ادخار محلية بجمهورية مصر العربية وتحديدا بقرية ميت غمرت، وتم إنشاء أول بنك إسلامي سنة 1975، وهو بنك دبي الإسلامي الذي يتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، ورغم الصعوبات العديدة التي واجهته خلال فترة إنشاءه فقد استطاع أن يضع قاعدة عمل للبنوك الإسلامية وأكد أن التجربة يمكن أن تتحول إلى حقيقة، وتم بعدها انتشار البنوك الإسلامية وتوزعها على كافة أنحاء المعمورة في الدول الإسلامية، وغير الإسلامية ليصل عددها سنة 2013 إلى 267 مصرفا منتشرة في 48 دولة على مستوى العالم بحجم أعمال يزيد عن 250 مليار دولار، وترتفع أصولها إلى 2 تريليون دولار تتوزع على ما يقارب 993 مؤسسة مالية في أكثر من 92 دولة (حمزة شودار، 2015، صفحة 308)، ونمو سنوي قدره 17.04 % .

تعمل هذه البنوك على تنمية الحياة اليومية للمواطنين خصوصا منهم المسلمين الرافضين لنشاط البنوك الربوية، وتتيح بديل فعال من حيث التكلفة والخدمة، وكغيره من البنوك وإلى جانب تحقيق الربح فإن للبنك الإسلامي مجموعة من الأهداف نوردها في:

– تجميع المدخرات من الأطراف ذات الفائض سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وعكس البنوك الربوية التي تجعل من المدخرين مقرضين يتوجب دفع فوائد سنوية مقابل ادخاراتهم، فإن العقد بين البنك الإسلامي والمدخر هو عقد يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة في الاستثمارات التي يقوم بها والتي تتم كذلك بأحد الصيغ المشروعة كالمرابحة، المضاربة والمشاركة وغيرها من الصيغ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (حسن سالم العماري، 2005، صفحة 3).

– إيجاد تمويل ملائم ومناسب لفئة معتبرة من سكان المعمورة تقدر بـ 1 مليار نسمة، الشيء الذي سيسمح باستعمال أموال هؤلاء في مشاريع تنموية خدمة للمجتمع والفرد؛

– تحقيق الأمان من خلال الخوض في الاستثمارات ذات العائد والأخطار المتدنية، ولتحقيق ذلك يقوم البنك الإسلامي بتوظيف أمواله في مجموعة مختلفة من الأنشطة، ويحتفظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف الاستعجالية (محمد محمود العجلوني، 2012، صفحة 114)؛

– تحقيق النمو وذلك بالجمع بين الربح والأمان؛

– تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك كونه استثمار حقيقي، عكس التمويل التقليدي الذي يعبر عن استثمار وهمي هدفه كسب المال عن طريق المال، وبالتالي يمكن أن يضر أكثر مما ينفع؛

– المساهمة في تحقيق التكافل الاجتماعي للأجيال الحاضرة والمستقبلية، من خلال بعض الصيغ التي يقدمها كالقرض الحسن واستثمار أموال الزكاة؛

– تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والاستشارية؛

– العمل على ابتكار صيغ أكثر أمان وتوافقا مع الشريعة الإسلامية لمزاحمة البنوك التقليدية وأخذ المبادرة منها ولما لا إزاحتها نهائيا من الساحة المصرفية والانفراد بتسيير الاقتصاديات الوطنية.

2.2. صناديق الاستثمار الإسلامية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة ابتكرت صناديق الاستثمار ويعود ذلك إلى سنة 1924، ثم انتقلت بعد ذلك إلى دول عديدة، وقد شهد العالم الإسلامي إنشاء أول صندوق استثماري إسلامي سنة 1963 بقرية ميت غمر المصرية، وانتشرت بعد ذلك في مجموعة من الدول الإسلامية على غرار السعودية والإمارات والبحرين، وتهدف هذه الصناديق عموما إلى الاستثمار في الأوراق المالية للمؤسسات والشركات، وتوزيع الأرباح على المشاركين في تلك الصناديق. وتعطي هاته الصناديق المعنى الواضح لوجوب تنويع الاستثمارات لتوزيع المخاطر على مجموعة من الأنشطة. (YASUYUKI FUCHITA. ROBERT E. LITAN, 2008, p. 2)

وصناديق الاستثمار هي مؤسسات مالية تختلف عن البنوك من حيث النشاط، تقوم بالاستثمار الجماعي للأوراق المالية، عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين بموجب صكوك أو وثائق استثمارية موحدة القيمة، ثم تعهد بها إلى جهة أخرى تسمى مدير الاستثمار، لاستثمار هذه المدخرات في الأوراق المالية لصالح المدخرين والمستثمرين معا (نزيه عبد المقصود مبروك، 2006، صفحة 89)، وهي بذلك تتيح الفرصة للمشاركة في تكوين محفظة أوراق مالية تدار بكفاءة عالية، لمن لا يملك القدرة على الاستثمار في الأوراق المالية نتيجة لغياب التمويل الكافي أو الخبرة المطلوبة في هذا المجال، ولا تنشأ هذه الصناديق إلا من قبل هيئة أو مؤسسة مالية تملك هاته الصلاحية. ولا تختلف صناديق الاستثمار العادية عن الإسلامية سوى في كون الأخيرة تعمل في المجالات المشروعة والتي لا تتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، سواء من حيث نوع النشاط أو طريقة الاستثمار.

هذا ويتم تبويب صناديق الاستثمار الإسلامية في مجموعات مختلفة حسب الهدف، حسب الغاية، حسب المدى؛ ورغم الاختلاف في التبويب فهي تتفق جميعها في كونها تستثمر في المجالات والسلع والصيغ التي تبيحها الشريعة الإسلامية، ومن أهم أنواع هذه الصناديق نذكر: صناديق الأسهم الإسلامية، صناديق المرابحة، صناديق السلع، السلم وغيرها.

3.2. صناديق استثمار أموال الزكاة:

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام بعد الشهادتان والصلاة ، وهي فريضة من فرائض الله سبحانه وتعالى على العباد، تتجلى في قوله تعالى " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " (سورة البقرة الآية رقم 43) ولهذا الركن أكثر من دلالة على التكافل الاجتماعي الذي يحققه من خلال فرض نسبة في مال الأغنياء لصالح الفقراء وفق قواعد حددها الدين الإسلامي صراحة، وقد تناول الباحثين موضوع الزكاة من جوانب عدة، اجتماعية، دينية واقتصادية، وتم الإجماع في مختلف الندوات العلمية المنعقدة بجواز استثمار أموال الزكاة، لكن وفق شروط محددة من أهمها استيفاء حقوق جميع الفئات التي تستحق هذه الصدقة، ومن بين الدعاة لهذا الاتجاه الدكتور يوسف القرضاوي، ويقصد باستثمار أموال الزكاة العمل على تنميها، وبأية طريقة من طرق التنمية المشروعة لتحقيق منافع المستحقين (فرح عبد الفتاح محمد، 1997، صفحة 20).

عادة وفي اغلب الدول الإسلامية على غرار الجزائر، السودان ، ماليزيا وغيرها ، ما يتم إنشاء أو تكوين صناديق توكل لها مهمة تسيير هذه الأموال (الزكاة) بداية بجمعها من المكلفين بها لتقوم فيما بعد بتحديد الفئات الثمانية المستحقة لهذه الأموال والمحددين في قوله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" (سورة التوبة ، الآية 60) وبعد توزيع أموال الزكاة على المحتاجين يتم تخصيص جزء من هذه الأموال بمنحها كقروض حسنة لإنشاء مشاريع للفقراء الذين يملكون الفكرة ولا يملكون الأموال لتجسيدها، وقد أختلف الفقهاء حول هذا الباب بالذات فمنهم من هو معارض لهذه الفكرة ويستمد برهانه في كون أموال الزكاة بعد منحها تصبح ملكا لمستحقيها ولا يمكن إعادتها. وهناك فئة أخرى أجازت استثمارها بعد استيفاء جميع حقوق المستحقين فيما عدا بعض الفئات المندثرة مع الزمن كالغارمين، وأموال هذه الفئة التي لم تعد موجودة يمكن منحها كقروض دون فائدة لتنميها، وأحيانا يتم منحها بأحد الصيغ الإسلامية كالمشاركة ، المضاربة والسلم، وفي ذلك إنماء لها وبالتالي زيادة مداخلها لصالح مستحقيها من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن تكون المشاريع الممولة ذات طابع دائم مما يؤدي إلى تقليل عدد المحتاجين، وبالإضافة إلى ذلك فإن للزكاة أهمية كبيرة تتجلى قدرتها في الوقوف في وجه الأزمات في المجتمعات المسلمة وذلك لكونها أحد الضوابط الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك لدورها الإنمائي في كل من القطاعين الاستهلاكي والإنتاجي.

4.2. مؤسسات استثمار أموال الوقف.

يمثل الوقف إلى جانب الزكاة صورة من صور التكافل الاجتماعي، وهو يعبر عن مجموعة من الأموال والأعيان توضع لخدمة المجموعة وفي معزل عن التصرف الشخصي، ويتم إدارتها من قبل هيئة مكلفة لتسيير هذا الوقف، له أربعة أركان هي: الواقف، الموقوف، والموقوف عليه والصيغة (الزحيلي، 1996، صفحة 53)، ظهر منذ القدم وتطور مع تطور حاجات ورغبات المجتمع، يعتمد في تسيير نشاطاته على الهبات والصدقات وغيرها؛ تعتبر أماكن العبادة أول تمثيل لهذا الباب، واختلفت الأوقاف بعد ذلك تبعا لخصائص كل مجتمع وطبيعة المصالح المشتركة بين أفراده، وظهرت الحاجة لاستثمار الأوقاف من أجل زيادة إيرادها وتحقيق الانتفاع العام، وتعتبر عملية استثمار أموال الوقف أحد أهم المسائل التي تطرق لها الباحثين المعاصرين، فزيادة على الهدف الديني والأخروي الذي يميزه، فقد تطرق هؤلاء إلى إمكانية تنمية الأوقاف عن طريق استثمارها في أعمال ومشاريع متنوعة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فالأوقاف الإسلامية كثيرة ومنتشرة عبر جل دول الأمة الإسلامية وأغلبها يعرف نوعا من الركود والقدم خصوصا بعد فترة الانحطاط التي عرفتها الأمة الإسلامية، ولذلك فإنه من المهم إعادة الاعتبار لهذا المصدر الفعال والقادر على تحقيق تنمية مستدامة شاملة، وتشغيله إلى جانب المصادر الأخرى كالزكاة والصدقات لتحقيق رفاه المسلمين، وهو فعلا ما بدأت تأخذ به بعض الدول الإسلامية كالسودان والكويت وتلتهما الجزائر التي تبقى فيها عملية استثمار الأموال الوقفية لا ترتقي إلى قيمة القوانين المعدة في هذا الشأن. وتبعا لذلك تنوعت المؤسسات الوقفية التي يأخذ اغلبها شكل بنوك، مصارف، صناديق وغيرها من التسميات، ويعتبر البنك الوقفي بتركيا، والصندوق الوقفي الكويتي أحد أهم هاته الصور.

عرفت الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت الصـــناديق الوقفية بكونها" عبارة عن قالب تنظيمي–ذو طابع أهلي–يتمتع بذاتية الإدارة، ويشارك في مسيرة التنمية الوقفية والدعوة للوقف من خلال رؤية متكاملة تراعي احتياجات المجتمع وأولوياته (محمد لزحيلي، 2006، صـــفحة 4)" يتم إنشـــائها عادة لتســـيير الأملاك الوقفية والبحث عن مصادر وصيغ أكثر فعالية لتنميتها وزيادة دخلها.

من أســاليب اســتثمار أموال الوقف التي لاقت رواجا كبيرا في العصــور الأولى نذكر: الإجارة، المزارعة، المســاقات، المغارســة والمضــاربة، ومع مرور الزمن ومع تنوع الأعيان الوقفية، تم ابتكار مجموعة من الصــيغ الأخرى للاستثمار هي نفسها الصيغ التي قامت عليها البنوك الإسلامية وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة المنتهية بالتمليك، الإستصناع، المساهمة في رؤوس أموال الشركات، كشراء الأسهم والسندات، المساهمة في صناديق الاستثمار الإسلامية.

كذلك من بين أهم الأساليب الحديثة اللجوء للاكتتاب العام، وتتمثل في طرح رأس مال الوقف سواء بطريقة المشاركة أو المضاربة أو التأجير للاكتتاب من قبل الجمهور مع إمكانية تداول الورقة المالية.

3. إشكالية تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

تعاني المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مجموعة من المشاكل التي تأتي في مقدمتها مشكلة التمويل، فعزوف البنوك التقليدية عن تمويل هذا النوع من المؤسسات للمخاطر الكبيرة المرتبطة به، مشكل ارتفاع نسبة الفائدة وعدم وجود سوق مالية لهذا النوع من المؤسسات، ضف إلى ذلك عدم الهيكلة الواضحة لمؤسسات الدعم المنشأة للتكفل بهذا النوع من المؤسسات غالبا ما تؤدي إلى إفلاس وتوقف.

سيتم خلال هذا المحور تحديد واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في دفع عجلة التنمية ثم إلى أهم المشاكل ومسبباتها التي تقف عائقا أمام تطوير هذا النوع من المؤسسات.

1.3. واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في دفع عجلة التنمية:

في حقل المال والأعمال تعتبر عملية تقديم تعريف موحد وشامل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الأمور الصعبة والمعقدة وذلك لمجموعة من الأسباب التي من أهمها تنوع معايير تحديد حجم المؤسسات الاقتصادية، اختلاف درجة النمو بين دولة وأخرى وحتى بين قطاع اقتصادي وآخر داخل نفس الدولة، حجم التكنولوجيا المستعملة وغيرها؛ ورغم الصعوبات التي تعترض هذه العملية فقد تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل عدد من الدول والجمعيات وقد عرفها القانون الجزائري أول مرة بموجب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01–18 بتاريخ 12 ديسمبر 2001، المستوحى إلى حد كبير من تعريف الاتحاد الأوروبي الذي تبناه سنة 1996 ، ومزج بين معايير كمية ونوعية، فأما الكمية منها تتعلق بـ عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية، أما النوعية فقد أختزلها في درجة الاستقلالية، وتبعا لذلك عرف المشرع الجزائري (القانون رقم 18/01 ، 2001) المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مادته الرابعة بأنها "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مهما كان وضعها القانوني) هي مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها مليار دينار أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وهي تحترم معايير

الاستقلالية. ونظرا للظروف الاقتصادية التي ميزت الجزائر سنوات 2015 و 2016، وانهيار أسعار البترول، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في العملة الصعبة، وانخفاض سعر صرف الدينار، وبفعل التضخم الذي حددته الحكومة على لسان رئيسها بنسبة 4 % ، فقد تم إصدار قانون جديد (الجريدة الرسمية رقم 02، 2017) لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلغي القانون السابق ويعرفها في مادته الخامسة بأنها، هي مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 100 مليار دينار جزائري وهي تحترم معايير الاستقلالية. وفيما يلي جدول تصنيف هذه المؤسسات:

جدول رقم: (01) –تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار	من 200 إلى 01 مليار دينار

المصدر: (القانون رقم 02/17، 2017)

إن إعادة صياغة قانون ترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وإعادة تعريفها يدل على اهتمام وإرادة الدولة في البحث عن حلول مستقبلية لاستكمال مسيرة التنمية في ظل انخفاض أسعار البترول وتآكل احتياطي الصرف الذي وصل في النصف الأول من سنة 2018 إلى 94 مليون دولار، كما أن هذا القانون سيرفع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيتم مستقبلا إدراج كل المؤسسات التي تستوفي الشروط المحددة في القانون الجديد. هذه المؤسسات التي وصل عددها بنهاية سنة 2017 إلى289 060 1 م ص و م، فرغم أن الجزائر لم تتبنى هذا التوجه إلا حديثا وكان ذلك في أواخر التسعينات، فقد تمكنت من تحقيق أرقام لا بأس بها، لكنها تبقى لا ترتقي إلى ما حققته الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وفيما يلي جدول تطور تعداد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من سنة 2012 إلى سنة 2017.

جدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الفترة 2016 إلى غاية 2021/07/31

السنوات	الطبيعة القانونية للمؤسسة				العدد الإجمالي للمؤسسات
	المؤسسات الخاصة			المؤسسات العمومية	
	أشخاص معنوية	أشخاص طبيعية	صناعات تقليدية	المجموع	
2016	575.906	211.083	235.242	1.022.231	390	1.022.621
2017	595.810	220. 516	243.699	1.060.025	264	1.060.289
2018	643.493	237.457	260.652	1.141.602	261	1.141.863
2019	671.267	247.275	274.554	1.193.096	243	1.193.339
2020	689.383	252.737	288.724	1.230.844	229	1.231.073

1.267.220	225	1.266.995	298 188	259.236	709.571	**2021**

المصدر: نشريه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 27، 28، 38،34،34،32،30،29، 39.

مع نهاية السداسي الثاني من سنة 2021، قدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 1.267.220 م ص و م منها 225 مؤسسة عمومية والباقي هي مؤسسات خاصة، منها 709.571 ملك لأشخاص معنوية، والباقي موزع بين الصناعات التقليدية والأشخاص الطبيعيين، وقد عرفت الم ص و م الجزائرية عموما تطور ملحوظ حيث بلغت نسبة التطور 24 %، بين سنتي 2016 و 2021، أي بزيادة 244.599 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وإذا تم استثناء عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في ميدان الصناعات التقليدية والبالغ عددها 188 298 مؤسسة، والمؤسسات الخاصة للأشخاص الطبيعية المقدر عددها 259.236 فإن الجزائر تمكنت من تحقيق 595.810 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في مجموعة من القطاعات، الموضحة في الجدول رقم (03).

جدول رقم (03): توزيع م ص م –ش م–حسب النشاط الاقتصادي من 2016 إلى غاية 2021/12/31

البيان	صناعة	خدمات	فلاحة وصيد بحري	أشغال عمومية	مناجم ومحاجر	المجموع
2016	89.597	302.564	6.130	174.848	2.767	575.906
2017	92.804	316.044	6.392	177.727	2.843	595.810
2018	99.938	348.526	7.168	185.137	2.985	643.754
2019	103.693	367.100	7.481	190.170	3.066	671.510
2020	106.121	378.722	7.690	193.964	3.115	689.612
2021	108.762	391.989	7. 909	197. 937	3 .199	709.796

المصدر: نشريه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 27، 28، 38،34،34،32،30،29، 39.

بنهاية سنة 2021، ومن الجدول رقم (03) يمكن ملاحظة أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في قطاع الخدمات بمجموع 391.989 مؤسسة، وهذا ما يبرز الاهتمام الكبير في قطاع الخدمات لتنمية الحياة اليومية للمواطن، تليها الأشغال العمومية 197.937 مؤسسة، وهذا ما يدل على أن الجزائر لازالت في مرحلة التشييد، أما الصناعة فلم تمثل سوى 108.762 مؤسسة ص و م، فرغم الإمكانيات الكبيرة التي توفرها الدولة فإن هذا القطاع لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب، ورغم أن الجزائر دولة فلاحية بالدرجة الأولى فإن مؤسسات هذا القطاع قليلة جدا إذا ما قورنت بمناخ الاستثمار في هذا القطاع، فرغم المقومات الكبيرة لهذا القطاع منها المساحة الشاسعة، وتوفر مجموعة من الأقاليم، فإن الجزائر لا تزال تعاني؛ وقدر عدد المؤسسات ص و م في هذا القطاع

7.909 مؤسسة، ويبقى قطاع السياحة الغائب الأكبر عن عمليات الاستثمار، رغم ما يمكن أن يوفره من إمكانات ومساهمة في دفع عجلة التنمية، والتي سنستعرضها في العنصر الموالي.

2.3. دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية:

تساهم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بصورة مباشرة في دفع عجلة التنمية، فهي لها قدرة كبيرة على امتصاص البطالة، بالإضافة إلى خلق قيمة مضافة، وهي كذلك تساهم في الناتج الداخلي الخام، وفي رفع الصادرات خارج إطار المحروقات، وفيما يلي مساهمة هذا النوع في هذه المؤشرات:

– **الحد من مشكلة البطالة:** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تثبيت الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال تشغيلها لعدد كبير من البطالين يفوق المؤسسات الكبيرة ، إذ تدل البيانات المنشورة في نشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ارتفاع عدد العمال المشتغلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2.601.958 سنة 2016 إلى 3.083.503عامل بنهاية السداسي الأول من سنة 2021، أي بمعدل 18 %، ويعود ذلك إلى السياسة المتبعة من قبل الدولة فيما يخص ترقية هذا النوع من المؤسسات التي ارتفعت من 1.022.621 سنة 2016 إلى 1.267.220 م ص و م سنة 2021، وتؤكد البيانات المنشورة إلى انخفاض عدد العاملين في المؤسسات العمومية من 47.375 إلى 20.898 عامل وبانخفاض بلغت نسبته أكثر من 50 % وهذا بسبب انخفاض هذه المؤسسات من 390 سنة 2016 إلى 225 مؤسسة سنة 2021، وفي المقابل ارتفاع عمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة من 1.800.742 عامل إلى 2.989.516، بنسبة بلغت 43 % وهذا بسبب ارتفاع هذه المؤسسات .

– **المساهمة في القيمة المضافة:** تعبر القيمة المضافة عن فعالية الاقتصاد ومدى مساهمة كل قطاع فيه، ويعبر الجدول رقم (04) عن مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة المحققة.

جدول رقم (04): تطور القيمة المضافة لـ م ص و م من 2015 إلى غاية 2019. و. مليار د ج

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة المضافة	9.237,87	9.943,92	10.106,76	10.886,62	11.450,6
نسبة التطور%	–	7.6	1.6	7.7	5.1

المصدر: نشرية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 27، 28، 38،34،34،32،30،29، 39.

– **المساهمة في الناتج الداخلي الخام:** يوضح الجدول أدناه تطور الناتج الداخلي الخام المقدم من طرف المؤسسات الصغيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى 2019، هذه الفترة التي تميزت بانخفاض مداخيل الجباية البترولية الشيء الذي أثر سلبا على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى الناتج الخام بصفة خاصة.

جدول رقم (05): تطور الناتج الداخلي الخام لـ م ص و م من 2015 إلى غاية 2019. و. مليار د ج

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج الداخلي الخام	4.978.82	5.509	6.060.06	6.604.40	7.634.43
ن. التطور%	--	10.64	10	8.98	15.59

المصدر: نشريه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 27، 28، 38،34،34،32،30،29، 39.

– **تطوير قطاع التجارة الخارجية:** تساهم المؤسسات ص و م في رفع نسبة الصادرات، حيث يمكن لهذه المؤسسات تدعيم الاقتصاد الوطني بمنتجات عديدة، وفي حالة وجود فائض أو تحقيق الاكتفاء الذاتي فإنها ستقوم بتصديره مما يدفع بتدعيم قيمة العملة الوطنية، والجدول الموالي يوضح مساهمة هذا القطاع في التجارة الخارجية الجزائرية:

جدول رقم (06): مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية. مليون دولار

البيان	الصادرات	نسبة التطور	الواردات	نسبة التطور	الميزان التجاري
2015	37.787	-	51.501	-	(13.714)
2016	28.883	(23.56)	46.727	(9.2)	(17.844)
2017	34.762	20.35	45.957	(1.64)	(11.195)
2018	41.168	18.42	46.197	0.52	(5.029)
2019	35.823.54	(12.98)	41.934.12	(9.2)	(6.110.5)
2020	23.796.60	(33.57)	34.391.44	(17.98)	(10.594.9)

المصدر: نشرية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 27، 28، 38،34،34،32،30،29، 39.

من الجدول رقم (06) يمكن ملاحظة أن الصادرات الجزائرية كانت أقل من الواردات خلال سنوات 2016، 2017، 2018، 2019 و 2020 وقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2018 بمقدار 41.168 مليون دولار، الشيء الذي جعل الميزان التجاري عاجز خلال هذه السنوات، ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى انخفاض إتاوات البترول، وهو ما أدى إلى اعتماد سياسة تقشفية للحفاظ على العملة الصعبة وتمويل عجز الميزانية ، حيث يبدو واضحا أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على صادرات البترول، وبدرجة جد قليلة صادرات خارج قطاع المحروقات، هذا النوع من الصادرات رغم أنه جد منخفض فإنه في تطور مستمر سنة تلو الأخرى.

من خلال البيانات السابقة يبدو واضحا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية جد ضئيلة ولم ترقى إلى مستوى حتى بعض الدول النامية التي قطعت أشواطا معتبرة في تطوير هذا النوع من المؤسسات، لكن رغم ذلك فهناك تحسن من سنة إلى أخرى، الشيء الذي يفتح المجال واسعا لإجراء بحوث ميدانية حقيقية للوقوف على المشاكل التي تعترض سبيل تطوير هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية.

3.3. معيقات تمويل وبرامج تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

لتطوير قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والنهوض به كمحور أساسي لتحقيق تنمية شاملة تم إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين واستحداث مجموعة من البرامج (المؤسسات) على غرار، الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. تتولى هذه البرامج عمليات تمويل وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة في كل القطاعات وموجهة لجميع البطالين. وللوقوف أمام مشكل الضمان تم استحداث مجموعة من الصناديق على غرار صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم المشاركة في مجموعة من البرامج الدولية التي تهتم بهذا النوع من المؤسسات، حيث تم إبرام عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي لإنجاز برنامج "ميدا " للعمل على ثلاثة محاور أساسية، يعمل الأول على تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الثاني لغرض دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة، المحور الثالث خصص لدعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 62.9 مليون أورو في مرحلة أولى لفترة تمتد من سنة 2000 إلى غاية 2007، ليتم تدعيمها في إطار برنامج ميدا2 من 2009 إلى غاية 2013 للعمل على تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية، وقد خصص لهذا البرنامج ما لا يقل عن 44 مليون أورو تساهم الجزائر بمبلغ 4 مليون أورو. كما قامت الحكومة الجزائرية بالمشاركة في تأسيس البنك الإسلامي للتنمية في ديسمبر 1993 بمشاركة 21 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي يهدف إلى دعم التنمية في الدول الأعضاء، ويتم التعاون مع الجزائر خصوصا لتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم توقيع اتفاقيتين لهذا الغرض، تم خلالها تقديم مبلغ 9.9 مليون دولار يتم تسديده خلال 20 سنة مع فترة سماح 5 سنوات.

رغم ما وفرته الدولة الجزائرية وتوفره لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من خلال التنظيمات التشريعية أو أجهزة الدعم والإسناد، فإن هذا القطاع لم يتمكن من تحقيق ما كان ينتظر منه، وهذا بفعل مجموعة من المشاكل نذكر منها:

– غياب خطة وبرنامج عمل واضحين، يتم اعتمادهما كمعايير لخلق مؤسسات في كل القطاعات قادرة على المنافسة والاستمرار ومن ثم تحقيق البقاء والتطور؛

– قلة خبرة الإطارات العاملة في أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجهل أغلبهم لسياسة الدولة وهدفها من تدعيم هذا النوع من المؤسسات؛

– عدم فعالية المرافقة التي تستمر إلى غاية إنشاء المؤسسة، وعوض الاستمرار في تقديم الاستشارات لهذه المؤسسات لتحقيق استقرارها، تصبح المرافقة خلال هذه الفترة متابعة عملية تسديد أقساط قروض الوكالات؛

– أغلب المشاريع التي تتحصل على شهادة التأهيل من أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتم تمويلها من طرف البنوك لمجموعة من الأسباب منها: المشروع المقدم ليس ذو جدوى مالية أو تسويقية، عدم تقديم الضمانات التي أصبحت ترهق كاهل المستفيدين من هذه المشاريع؛

– بعض صيغ التمويل التي تعتمدها هذه الأجهزة تشترط تقديم مساهمة شخصية في المشروع المقدم، الأمر الذي يزيد في متاعب الشباب البطال؛

- غياب الرقابة الدائمة على نشاط هذه المؤسسات التي تم خلقها بواسطة أجهزة الدعم، الأمر الذي يؤدي بالمستفيد إلى بيع الآلات التي تحصل عليها، أو التحايل عن طريق قبض ثمنها من المورد صاحب الفاتورة الشكلية التي تحدد قيمة العتاد؛
- المساهمة الشخصية التي تفرض على بعض صيغ التمويل التي تعتمدها هذه الأجهزة، الأمر الذي يزيد في متاعب الشباب البطال؛
- صعوبة الحصول على العقار.
- قلة خبرة المقاولين وجهلهم أسس تسيير هذه المؤسسات؛
- المنافسة الشديدة التي تتعرض لها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خصوصا الصناعية منها بفعل تحرير التجارة تجسيدا لشروط المنظمة العالمية للتجارة؛
- الوازع الديني الذي يؤدي إلى عزوف فئة كبيرة جدا من البطالين على اعتبار أن الفائدة التي تفرضها البنوك العمومية هي ربا، وهذا ما هو مخالف للشريعة الإسلامية؛
- عدم وجود بنوك إسلامية عمومية تتكفل بفئة الشباب البطال الذي لا يحبذ التعامل مع البنوك التقليدية.

بالإضافة إلى هذه المعيقات فإن البيروقراطية المتفشية بشدة في الإدارة الجزائرية، وكثرة الوثائق التي يتم الاعتماد عليها لمنح قروض للشباب البطال غالبا ما تؤدي لعزوف الكثير منهم رغم قدرتهم على العمل، عكس بعض الدول مثل ماليزيا واندونيسيا، التي تملك أنظمة إعلام آلي متطورة تمكن مثل هذه الأجهزة من معرفة جميع المعلومات حول طالب القرض، ولذلك فإن تحويل الإدارة من شكلها الكلاسيكي إلى إدارة إلكترونية سوف يساهم كثيرا في تجنب عزوف الشباب.

4. دراسة التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ظهر التمويل الإسلامي بواسطة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كأحد الحلول الهامة لتمويل عمليات التنمية عموما والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة خصوصا، لكن الأكيد أنه هناك تجارب عالمية ظهرت قبل هذه الأزمة ومهدت لبروز هذا النوع من التمويل ومن هذه التجارب نذكر، التجربة الماليزية التي فتحت المجال واسعا لنشاط البنوك الإسلامية ومختلف المؤسسات المالية الإسلامية كمؤسسات الزكاة والوقف.

خلال هذا المحور سيتم دراسة هذه التجربة ومحاولة استخلاص النتائج لتكون مثلا يحتذي به لتطوير هذا النوع من التمويل في الجزائر.

1.4. مكانة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الماليزي ودورها في دفع عجلة التنمية:

تقع ماليزيا جنوب شرق آسيا، تتكون من 14 ولاية تحصلت على استقلالها سنة 1957، قبل الاستقلال أرتكز النشاط الاقتصادي الماليزي على بعض الأنشطة الزراعية كغرس أشجار المطاط الذي يستخرج منه المطاط وشجر النخيل الموجه لإنتاج زيت النخيل، وقد تميزت هذه الفترة أيضا باكتشاف القصدير من طرف الاستعمار البريطاني، لتتحول ماليزيا بعد ذلك إلى قطب صناعي لإنتاج هذه المواد الثلاثة (علي أحمد درج، 2015، صفحة

1363)، وخلال هذه المرحلة تميزت ماليزيا بسيطرة فئة قليلة من الأجانب على جل النشاط الاقتصادي ويتعلق الأمر بالصينيين والهنود الذين كانوا يملكون أكثر من 95 % من الثروات في مقابل أقل من 5% للسكان المالويين الأصليين الموجودين بنسبة تفوق الـ 60 %.

1.1.4 نظرة حول تطور النشاط الاقتصادي بماليزيا:

بدأت مسيرة التنمية في ماليزيا وقد امتدت لحوالي أربعة عقود من الزمن ومرت على مرحلتين مهمتين، كل مرحلة لها خصائصها ومميزاتها وتأثيرها على مستوى التطور والتقدم، وفيما يلي أهم الأحداث البارزة التي ميزت الاقتصاد الماليزي:

المرحلة الأولى: تمتد هذه المرحلة من تاريخ استقلال ماليزيا سنة 1958 إلى سنة 1985، وخلال هذه الفترة عملت ماليزيا على إعادة إعمار أراضيها، وقد شهدت صراعات عرقية وأعمال شغب بين الأطياف المكونة للمجتمع الماليزي سنة 1969، بسبب التوزيع غير العادل للأصول الاقتصادية (Bryan K Ritchie, 2004, p. 9).

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الأحداث من أهمها:

– العمل على الجبهة الاجتماعية من خلال توحيد جميع الأطياف المكونة للمجتمع الماليزي؛

– إنشاء صناعات تعويضية عن عمليات الاستيراد وخاصة بالنسبة لصناعات الأغذية، الأجهزة المنزلية، الأثاث والمنسوجات، ولكن ضعف الطلب المحلي وضيق الأسواق وقفت عائقا أمام استمرار هذه السياسة ولم تجن ماليزيا الشيء الكثير، الأمر الذي دفعها للبحث عن استراتيجية أخرى أكثر فعالية (بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، 2011، صفحة 166)؛

– لاستكمال مسيرة التنمية وبعد فشل السياسة الإحلالية تم إطلاق مشروع جديد تحت اسم " السياسة الاقتصادية الجديدة " وقد تم تبني هذه السياسة للعمل على دعم التوجه التصديري خصوصا في الصناعات التحويلية مثل صناعة النسيج، الصناعات الإلكترونية والكهربائية وغيرها؛

– إنشاء أول بنك إسلامي بماليزيا سنة 1983 بعد نجاح تجربة صندوق الحج؛

– ظهور أزمة مالية حادة نتيجة تفاقم المديونية بسبب توجيه أغلب الأموال المتحصل عليها لتمويل الصناعات الثقيلة والمشروعات العملاقة مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم، وقد صاحبت هذه الأزمة تزايد الركود الاقتصادي (عبد الكريم قندوز، 2008، صفحة 261) مما أثر سلبا على نشاط أغلب المؤسسات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القروض المتعثرة.

المرحلة الثانية (1986– 2017) : وقد عمل محمد مهاتير خلال هذه المرحلة بزيادة الدعم الموجه للصناعات التصديرية دون التخلي عن مقومات الاقتصاد الماليزي، وقد أعطى محمد مهاتير أهمية خاصة للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي للمشاركة في عملية التنمية من خلال توفير مجموعة من الامتيازات التي يهدف من ورائها إلى (بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، 2011، صفحة 167) تقليل الأعباء المالية والإدارية على الحكومة من خلال تحسين الكفاءة الإنتاجية و تسريع عجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وكذا تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي.

وبداية من عام 1990 قامت الحكومة بانتهاج سياسة جديدة عرفت باسم " سياسة التنمية الجديدة" الهادفة إلى تطوير الصناعة الماليزية لاحتلال مراتب ريادية بحلول سنة 2020، ومضاعفة دخل الفرد الماليزي إلى 4 أضعاف مما هو عليه، وقد شهدت هذه الفترة زيادة الصادرات من مختلف المنتجات الصناعية خصوصا من الإلكترونيات والنسيج، مما جعل الحكومة تعمل على زيادة الإنفاق على البنى التحتية والاستفادة من الطفرة الحاصلة في الاقتصاد الماليزي الذي نمى بمعدل 8-9 % سنويا. وقد حققت ماليزيا خلال هذه المرحلة تطور واضح في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وأقرت برامج خاصة للحفاظ على هذه المستويات خصوصا عملية القضاء على الفقر، كما تمكنت خلال هذه الفترة من سياستها المفتوحة على الخارج من تحقيق معدل نمو قدر بحوالي 5.7 % بداية من سنة 2010، تساهم فيه مالا يقل عن 920.624 مؤسسة اقتصادية منها 907.065 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في مجموعة من القطاعات (الصناعة، البناء، الخدمات، الفلاحة) بنسب معتبرة.

2.1.4 الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا:

أولت الحكومة الماليزية قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا خصوصا بعد إنشاء المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004، الذي قام بدوره بتبني تعريف جديد لهذا النوع من المؤسسات بداية من سنة 2014، وفصل بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية كحالة خاصة، وباقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أعتبر أن كل مؤسسة تنشط في القطاع الصناعي وتحقق رقم أعمال أقل من 50 مليون رنجنت ماليزي، أو تشغل أقل من 200 عامل وكل مؤسسة تنشط في قطاع الخدمات أو باقي القطاعات دون الصناعة تحقق رقم أعمال 20 مليون رنجنت ماليزي أو أقل من 75 عامل هي من النوع المتوسط والصغير، وقد بلغ تعدادها 907.065 نهاية 2016، بزيادة بلغت 261.929 مؤسسة ومعدل نمو 0.4% عن سنة 2012، وقد سمحت هذه الإجراءات من تحسين أداء الاقتصاد الماليزي، فبالإضافة إلى تنويع النسيج الاقتصادي، تساهم هذه المؤسسات بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (07): مساهمة م ص و م الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي ل م ص و م (%)	32.7	33.5	35.9	36.3	36.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية لسنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016

من خلال الجدول رقم (07) يمكن ملاحظة المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي التي نمت بنسب متفاوتة لتبلغ 36.6 % سنة 2020 بعدما كانت 32.7 % سنة 2016. ويستحوذ قطاع الخدمات حصة الأسد في هذه المساهمة التي تراوحت خلال نفس الفترة بين 17 و21%، والجدول الموالي يوضح هاته المساهمة حسب النشاط الاقتصادي.

جدول رقم (08): مساهمة م ص و م الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي تبعا لنوع النشاط

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
خدمات	17	20.6	21.1	21.4	21.8
صناعة	8.1	7.9	7.8	7.9	7.9
فلاحة	3.4	3.2	4.5	4.3	4.1
بناء	0.7	1.00	2	2.1	2.1
مناجم	1	0.1	0.4	0.5	0.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية لسنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020

من بيانات الجدول رقم (08) يمكن ملاحظة بوضوح المساهمة المرتفعة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 50 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا فيما تتقاسم باقي القطاعات الحصة المتبقية، وتأتي الصناعة في المرتبة الثانية وهو ما يعكس اهتمام الحكومة بهذا النوع من المؤسسات من خلال سياستها الإحلالية في المواد الغذائية، النسيج والإلكترونيات وغيرها. فالنتائج المسجلة تعكس اهتمام الحكومة بهذا النوع من المؤسسات، حيث وعلى مدار 07 سنوات سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسب أعلى من نمو الناتج الإجمالي الكلي (جدول رقم 9)

جدول رقم (09): نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي و ن م إ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نمو الناتج المحلي إجمالي (%)	7.4	5.1	5.6	4.7	6	5	4.2
نمو الناتج المحلي ل م ص و م (%)	8.3	7.00	6.00	6.3	7.8	6.1	5.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية لسنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020

فخلال نفس الفترة حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، ونمت هذه المساهمة بنسب أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراوحت بين 6 % و7.8 %، وسجلت أكبر مساهمة لها سنة 2018، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد تراوحت نسبة نموه من 4.2 و7.4%، وكان في كل مرة أقل من نمو مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا وسمح التطور الواضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع اليد العاملة بنسب فاقت المؤسسات الكبيرة والجدول رقم (10) يوضح تطور العمالة في ماليزيا.

جدول رقم (10): توزيع العمالة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة بماليزيا

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
م ص و م	4.854.142	5.159.953	6.274.502	6.625.875	6.765.018

الكبيرة	3.606.829	3.801.597	3.360.612	3.474.873	3.426.225
المجموع	8.460.971	8.961.550	9.935.104	10.100.748	10.191.243

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية لسنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020

تساهم المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها في الحد من مشكلة البطالة بماليزيا، وقد ارتفعت هذه المساهمة بنسبة 20 % من سنة 2016 إلى 2020 لتبلغ ما مجموعه 10.191.243 عامل، وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب جد معتبرة فاقت مساهمة المؤسسات الكبيرة خلال نفس الفترة، وهذا بفعل الاهتمام المتزايد بالمؤسسات ص و م حيث ساهم المجلس الوطني في رفع عددها مباشرة بعد دخوله حيز النشاط، وأدى تبني تعريف جديد لها إلى تحويل مجموعة معتبرة من المؤسسات الكبيرة تفوق 8.000 وحدة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وساهم اتجاه الدولة نحو تطبيق برامج الخصخصة إلى تقليص عدد المؤسسات الاقتصادية العمومية وبالتالي ضمور مناصب الشغل بهته المؤسسات.

من خلال المعطيات السابقة يظهر جليا الاهتمام المتزايد للدولة الماليزية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي خصتها بمجموعة من البرامج التمويلية والداعمة من النظامين المالي والإسلامي وهذا لحشد جميع سكان ماليزيا من المسلمين وغير المسلمين لتحقيق التنمية الشاملة.

2.4. التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ورثت ماليزيا نظام مالي تسيره مجموعة من البنوك التقليدية، فخلال تلك الفترة لم يتمثل العمل المالي الإسلامي سوى في صندوق الحج، وبعض المعاملات التي تقوم بها الصناديق الاجتماعية، سيتم خلال هذه النقطة إلى إلقاء نظرة عن تطور المصرفية الإسلامية بماليزيا ثم إلى أهم البرامج الماليزية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

1.2.4 تطور المصرفية الإسلامية بماليزيا:

كان أغلب سكان ماليزيا المسلمين يبيعون أغلى ما يملكون لتأدية فريضة الحج، فلم يكونوا قادرين على الاقتراض من البنوك التقليدية لخصائص عقائدية، وبعد مجموعة من الدراسات والأبحاث تم سنة 1963 إنشاء صندوق عرف فيما بعد " صندوق الحج الماليزي " يعمل على جمع مدخرات المسلمين وتنميتها للسماح للماليزيين بتأدية هذه الفريضة دون عناء، وبدأ هذا الصندوق نشاطه بـــ 1281 مدخرا وصل مجموع أموالهم المدخرة إلى 4660 رنجيت ماليزي (بن حناشي زوليخة، شطيبي محمد مريم، 2015) ووصل عدد الشركات التابعة لصندوق الحج الماليزي إلى 10 شركات تنشط في مجموعة من القطاعات.

بعد نجاح تجربة هذا الصندوق وبعد أحداث 1969، بدأ التفكير في كيفية إدراج التمويل الإسلامي ضمن عملية التنمية، وقامت إثر ذلك الحكومة الماليزية سنة 1982 بتكليف 20 خبيرا لإجراء الدراسات اللازمة، وقد توجت الدراسات المعدة من طرف هاته اللجنة بمجموعة من التوصيات من أهمها:

- إنشاء نظام مصرفي إسلامي يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛

- ضرورة إصدار قوانين تتوافق مع هذا النوع من الأنظمة المصرفية؛
- إنشاء هيئة رقابة على هذا النظام.

وتبعا لذلك قامت الحكومة الماليزية بإصدار قانون النظام المصرفي الإسلامي في نفس السنة ومنحت بنك ماليزيا المركزي (بنك نيغارا) الإشراف على هذا النظام والعمل على تطويره ليتماشى مع طموحاتها في أن تكون أحد أهم أقطاب الصناعة المالية الإسلامية في العالم، وكمرحلة تجريبية دامت قرابة 10 سنوات عمل بنك ماليزيا على توفير البنية التحتية والإطار المؤسسي والقانوني الذي يساعد على تبني هذا التوجه، وتم تأسيس أول بنك إسلامي ماليزي في جويلية 1983، بلغ رأس ماله 500 مليون رنجت ماليزي، تمتلك الحكومة الماليزية ما نسبته 30%، هيئات شبه حكومية 55 %، و 15% من نصيب القطاع الخاص، ولتوفير الإطارات ذات الكفاءة للنهوض بهذا النظام تم إنشاء الجامعة الإسلامية الماليزية، كما قامت بإنشاء شركة التكافل الوطنية الماليزية بموجب قانون التكافل لسنة 1984 ، لتكون ضامنا لرأس المال، كون أنظمة التأمين المطبقة قبل ذلك هي من النوع الربوي ولا تستجيب لمعايير المالية الإسلامية.

بعد النجاحات المحققة من طرف بنك ماليزيا الإسلامي الذي استجاب لطموحات السكان الماليزيين، صار من الضروري فتح المجال واسعا للعمل المصرفي الإسلامي وإدراجه كشريك أساسي في عمليات التنمية يقاسم النظام المصرفي التقليدي حصة من السوق.

وفعلا قامت الحكومة الماليزية سنة 1993 بتبني مخطط المصارف بدون فوائد الذي سمح للمصارف التقليدية الناشطة بماليزيا فتح نوافذ إسلامية للحصول على حصص إضافية، وتقدم 21 بنكا تقليديا للعمل بنظام النوافذ الإسلامية، وأعلنت ثلاثة من البنوك التقليدية تحولها إلى النظام الإسلامي، كما منحت سنة 1999 ترخيصا بإنشاء ثاني بنك إسلامي وهو بنك معاملات ماليزيا، ووصل معدل نمو المصرفية الإسلامية بماليزيا في نفس السنة 15%، الأمر الذي جعل الحكومة تتبنى خطة جديدة تهدف إلى تعزيز الصناعة المالية الماليزية في الأسواق الدولية والعمل على الوصول إلى معدل للنمو 20%، وبداية من سنة 2001 قامت بتأسيس سوق رأس المال الإسلامي وهذا لإعطاء حيوية وتنافسية أكثر لهذه الصناعة، كما أعلنت بداية من 2004 التحرر التدريجي لها الأمر الذي جعل مجموعة من البنوك الإسلامية الأجنبية تتقدم بطلب الترخيص لمزاولة نشاطها، وكمرحلة أولى تم منح 03 منها فقط الترخيص ويتعلق الأمر بكل من بيت التمويل الكويتي، مصرف الراجحي السعودي والبنك الإسلامي القطري، وسمحت الإجراءات التي قامت بها الحكومة الماليزية من تطوير الصناعة المالية الإسلامية، وتوج هذا التطور سنة 2005 بقيام الشركة العالمية داو جونز بإطلاق مؤشر ماليزيا للصناعة الإسلامية الذي يقيس أداء ما لا يقل عن 45 مؤسسة إسلامية ناشطة بماليزيا. واستكمالا لعمليات التحرر المتبعة قامت الحكومة الماليزية سنة 2009 برفع حصة الشريك الأجنبي في مؤسسة التكافل من 49 إلى 70%، ومنحت مجموعة من التراخيص لإنشاء مؤسسات التكافل الإسلامي.

إلى غاية سنة 2016 يعمل في ماليزيا 16 مصرفا إسلاميا منها 10 محلية بالإضافة إلى مجموعة من مؤسسات التأمين وإعادة التأمين التكافلي، مؤسسات الزكاة والأوقاف، وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل جنبا إلى جنب مع النظام التقليدي، تساهم وبنسب معتبرة في تحقيق النظرة الماليزية في أن تصبح

دولة ريادية في مجال الصناعة بحلول 2020، تقدم خدمات متعددة للسكان المسلمين، وساعدت السياسة المتبعة من قبل الحكومة الماليزية للنهوض بهذا القطاع لتنشيط جانب الابتكار والإبداع لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المتواجدة بماليزيا بالمساهمة في/ أو خلق برامج متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.4. البرامج المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا:

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب كبيرة في الاقتصاد الماليزي، فهو إلى جانب توفير مختلف احتياجات سكان ماليزيا من السلع والخدمات يعمل على تثبيت الأمن والسلم المحليين من خلال مشاركة السكان المهمشين سابقا في الحياة الاقتصادية، ويشكل هذا القطاع أكثر من 98 % من المؤسسات الاقتصادية العاملة بماليزيا، وقد خصت ماليزيا هذا القطاع مجموعة من البرامج المتوالية لتطوير نشاطها خصوصا بعد إنشاء المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004، وبداية من 2012 وبتبنيها الخطة (2012– 2020)، أدرجت برنامج جديد عرف بإسم (تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)، وهو عبارة عن برنامج يهدف إلى تقديم المساعدة المالية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية، يتم خلاله تقديم ما نسبته 2 % من معدل أرباح البنوك والمؤسسات المالية المشاركة وهي:

Affin Islamic Bank Berhad
Alliance Islamic Bank Bhd
AmIslamic Bank Berhad
Bank Islam Malaysia Berhad
Bank Kerjasama Rakyat Malaysia Berhad
Bank Muamalat Malaysia Berhad
CIMB Islamic Bank Berhad
Hong Leong Islamic Bank Berhad
Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad
Maybank Islamic Berhad
Public Islamic Bank Berhad
RHB Islamic Bank Berhad
HSBC Amanah Malaysia Berhad

على إثر ذلك قامت الحكومة الماليزية بتدعيم هذا البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بـ 2 مليار رنجت من ميزانية 2012، وتدعيمها بـ 1 مليار رنجت من ميزانية 2016 سارية المفعول إلى غاية 31 ديسمبر 2017 (Bank Negara Malaysia، 2015، صفحة 60)، وقد بلغ حجم التمويل في إطار هذا المخطط 65 مليون رنجت في جميع القطاعات الاقتصادية.

بداية من سنة 2015، أعلنت الحكومة الماليزية عن برنامج جديد لتطوير هذا النوع من المؤسسات، عرف باسم " التمويل الإسلامي باستخدام حساب الاستثمار" حيث قامت بدعم حساب الاستثمار بتخصيص مبلغ 150 مليون رنجت من ميزانية 2015 كدفعة أولى لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي نفس الإطار

سيقوم صندوق حج ماليزيا " تابونج حاجي" بتخصيص مبلغ 200 مليون رنجت لبنك إسلام لتدعيم حساب الاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية (ابتسام ساعد، 2017، صفحة ب).

بالإضافة إلى هذه البرامج هناك برامج وهيئات تم استحداثها على مستوى الولايات الماليزية التي تملك حرية التصرف في إعداد القوانين التي تراها مناسبة، تتولى هذه الهيئات مهام استثمار أموال الزكاة والأوقاف وتعمل على تمويل المشاريع بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، تساهم وبشدة في تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية وخير مثال على ذلك مؤسسة الزكاة في ولاية سيلانجور التي تتولى مجموعة من المهام ، فإلى جانب العمل على جمع أموال الزكاة تقوم بصرفها على مجموعة من البرامج المتمثلة في التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية التعليمية، التنمية الإنسانية والتنمية الدينية (عزمان عبد الرحمان سليمان، 2010، صفحة ب)، وفي مجال التنمية الاقتصادية يتم تقديم مجموعة من المساعدات للفقراء، منها تقديم رأس المال لإنشاء مجموعة من المشاريع الاستثمارية سواء كانت فردية أو جماعية والتي تهدف إلى تقليل عدد الفقراء وتنمية الثروة الإنسانية (Normala Muhamad Saad, 2008, p. 8) ، حيث تقوم مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بمنح مساعدات مالية تتراوح بين 500 و5000 رنجت ماليزي لصنف الفقراء والمساكين الذين يقومون بإنشاء مؤسسات مصغرة، وتمنح كذلك مساعدة مالية تتراوح بين 5000 و 50.000 لإنشاء مؤسسات صغيرة كمحلات غسل الثياب، المطاعم وغيرها، والمؤسسة لا تمنح المساعدات إلا بعد إجراء تحقيقات ميدانية للتعرف على كل مستحق وميولة وقدرته على العمل والتعلم، وبعد ذلك تمنح المستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط السابقة دورات تدريبية لتنمية قدراتهم على الاستثمار ولملا الإبداع على الأقل للمحافظة على رأس المال الممنوح له، وتحقيق أرباح التي ستكون ملكا له، وفي حالة الخسارة فإن المستفيد هو الذي يتحملها، وإذا لم يستطع ذلك يلجأ للصندوق لمنحه مساعدة أخرى، وقد لاقى هذا البرنامج صدى واسع وإقبال كبير من قبل الفقراء للمساهمة في عملية التنمية من جهة ومن جهة أخرى رفع مستوى معيشتهم، ولتطوير الأوقاف وصيانتها تعتمد ولاية سيلانجور على تأجير أغلبها تبعا لطبيعة الوقف خصوصا أن أغلب الأوقاف في هذه الولاية هي عبارة عن أراضي، فهي تقوم بمنحها بصيغ متنوعة سواء بتأجيرها للزراعة، أو لإنشاء المصانع أو غير ذلك، وقد وضع المتولون على الأوقاف النقدية بهذه الولاية خطة واضحة المعالم لاستثمار أموال الوقف وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في قطاعات مختلفة وقد قامت سنة 1996 بإنشاء هيئة تتولى عملية تطوير الشركات اعتمادا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل على استثمار أموال الوقف في المشاريع بالصيغ الأقل مخاطرة مثل المرابحة الإجارة والإستصناع. وقد اعتمدت الحكومة الماليزية هذه البرنامج وبرامج أخرى لتنمية مستوى الاقتصاد والمعيشة للماليزيين، وتمكنت ماليزيا من أن تكسب مكانة بين الدول وتصبح رائدة في التمويل الإسلامي، وتصنع لنفسها نموذجا فريدا من نوعه في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

5. الخاتمة

رغم التطور الملحوظ والمتسارع لنشاط البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في دول عديدة إسلامية وغير إسلامية إلا أنها في الجزائر لا تزال في مرحلة التأسيس وجس النبض، عكس ماليزيا التي أدرجت هذا النظام

للعمل جنبا إلى جنب مع النظام المالي التقليدي، الشيء الذي مكنها من تحقيق تنمية شاملة، وهذا ما تم التعرض إليه خلال هذه الدراسة التي أسفرت عن مجموعة من النتائج نوردها في:

1.5. النتائج

– للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دور هام في تمويل مختلف عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة أتبعت كاستراتيجية لتطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية؛

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني مجموعة من المشاكل التي تأتي في مقدمتها إشكالية التمويل، وهذا بسبب عزوف البنوك التقليدية عن تمويل هذا النوع من المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى غياب رؤية واضحة وخطة عمل لأغلب البرامج الحكومية لتي تعنى بعملية إنشاء، تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا رغم إعادة تعريفها من طرف المشرع الجزائري الذي لم يقم سوى بتعديل المبالغ الفاصلة بين هاته المؤسسات والمؤسسات الكبيرة وهذا بسبب ارتفاع عامل التضخم سنة تلوى الأخرى؛

– العمل المالي الإسلامي بالجزائر لا يمثل سوى 2 %، ممثلة في بنكي البركة والسلام وبعض المؤسسات المالية، التي تخضع لنفس القوانين المطبقة على المؤسسات المالية التقليدية؛

– تعتمد ماليزيا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل نسبة تفوق 98 % من مجموع المؤسسات الاقتصادية الماليزية كأحد أهم المحاور الأساسية في تمويل مختلف عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية بنسب معتبرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، خصوصا بعد إعادة تعريفها من قبل المشرع الماليزي الذي فصل بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى وخصه بمجموعة من البرامج وهذا للنهوض بالاقتصاد الماليزي وتحويله من اقتصاد مستهلك إلى منتج ومصدر؛

– أدرجت ماليزيا النظام المالي الإسلامي جنبا إلى جنب مع النظام التقليدي وخصته بتشريعات ومؤسسات تتماشى وطبيعة استثمار المال وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية، الشيء الذي مكنها من أن تصبح رائدة ومركزا للهندسة المالية في العالم؛

– لتتماشى مع طبيعة المجتمع الماليزي المسلم تم خلق برامج متوافقة مع الشريعة الإسلامية لدعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم تمويلها من طرف عدة جهات، الدولة، البنوك الإسلامية، مؤسسات الزكاة والوقف.

2.5. التوصيات:

على الضوء التجربة الماليزية وما حققته من تطور ونجاح في جميع مناحي الحياة ولتطوير هذه الصناعة بالجزائر فإنه يجب على الحكومة الجزائرية أن تعيد النظر في سياساتها المتبعة للنهوض بقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال:

– إعادة تعريف هذا النوع من المؤسسات، وفصل القطاعات ذات المقومات العالية عن باقي القطاعات، مثل قطاعي الفلاحة والصناعة؛

– إجراء دراسات ميدانية لبحث أسباب تأخر هذا القطاع؛

– لتوفير تسويق جيد لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعيدا عن المنافسة الخارجية، وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ناشئ من واجب الدولة حمايته فعليها أن تعيد النظر في سياستها المتعلقة بالاستيراد وفرض رسوم جمركية عالية خصوصا على المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا مثل النسيج، الطعام، وغيرها؛

– جمع أجهزة الدعم والمرافقة في هيئة واحدة ويتم منحها الإمكانات الكافية لسير نشاطاتها، عوض الاعتماد على مجموعة مختلفة من البرامج وبإمكانات جد قليلة؛

– إعادة النظر في القوانين التي تحكم النظام المصرفي بالجزائر، وضرورة إدراج النظام الإسلامي كمنشط ثاني، ومنحه إطارا أوسع لممارسة نشاطه؛

– إنشاء بنك إسلامي عمومي أو على الأقل فتح نوافذ إسلامية بالبنوك العمومية؛

– خلق برامج متوافقة مع الشريعة الإسلامية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل صندوق الزكاة.

6. المراجع:

1. الكتب:

- محمد محمود العجلوني. (2012). البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية. الأردن، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

- عبد الكريم قندوز. (2008). الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة ناشرون.

- عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار. (1992). البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الوطن للطباعة.

- نزيه عبد المقصود مبروك. (2006). صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

- وهبة الزحيلي. (1996). الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي. دمشق، سوريا: دار الفكر.

-فرح عبد الفتاح محمد. (1997). التوجه الاستثماري للزكاة دراسة اقتصادية فقهية تحليلية مقارنة. دبي، الامارات العربية المتحدة: مطبعة بنك دبي الإسلامي.

- *YASUYUKI FUCHITA. ROBERT E. LITAN. (2008). Pooling Money: The Future of Mutual Funds. Washington: Brookings Institution Press, National Academy of Social Insurance.*

2. الرسائل والأطروحات

- ابتسام ساعد .*(2017)* .دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي التجربة الماليزية نموذجا .أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،.بسكرة ,الجزائر.

3. المقالات

- حمزة شودار. (2015). الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية. مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (15).
- علي أحمد درج. (2015). التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا. مجلة جامعة بابل لعلوم الصيرفة والتطبيقية، 23(3).
- علي قنديل شحاتة. (18–19 جويلية, 1990). دور البنوك الاسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الاسلامية. الندوة 34، صفحة 197.
- Bryan K Ritchie. (2004). politics and economic reform in Malysia working paper.

4. المداخلات

- بن حناشي زوليخة، شطيبي محمد مريم. (02–03 ديسمبر, 2015). تقويم التجربة الإسلامية مع التأكيدعلى التجربة الجزائرية والتحديات التي تواجهها. الملتقى الوطني حول المصارف الإسلامية واقع وآفاق.
- بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير. (جانفي, 2011). التنمية الاقتصادية في ماليزيا تجربة اسلامية رائدة. مجلة البدر (01).
- حسن سالم العماري. (02–03 جويلية, 2005). المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي. مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في ضوء التجارب الدولية والعالمية.
- عبد الكريم بوحارة، جمال معتوق. (02–03 ديسمبر, 2015). أداء البنوك الإسلامية في أعقاب الأزمة المالية. ملتقى وطني حول: المصارف الاسلامية واقع وأفاق.
- عزمان عبد الرحمان سليمان. (2010). جباية أموال الزكاة وصرفها في ماليزيا ولاية سلانجور نموذجا. ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية.
- محمد لزحيلي. (2006). الصناديق الوقفية، تكييفها، أشكالها، حكمها ومشكلاتها. المؤتمر الثاني للأوقاف الموسوم بـ الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية بمكة المكرمة.

5. تقارير

- Bank Negara Malaysia. (2015). *financial stability and payment systems Report.* malaysia: Bank Negara Malaysia.

6. قوانين

- الجريدة الرسمية رقم 02. (10 جانفي, 2017).
- القانون رقم 18/01. (12 12, 2001). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القانون رقم 17/02. (10 جانفي 2017) القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.